الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية

هنالك نوعان من القروض: القروض الخارجية والقروض الداخلية، فالقروض الخارجية هي التي تقترضها الدولة من من أفراد أو هيئات أو منظمات أو دول اجنبية، والقروض الداخلية هي التي تقترضها الدولة من من جهات داخلية مثل أفراد، مؤسسات، شركات.

وهنالك ثلاثة أنواع للقروض:

1. قروض قصيرة الأجل، يتم سدادها خلال سنة، وهدفها تغطية عجز مالي مؤقت.
2. قروض متوسطة وطويلة الأجل وترواح مدة سدادها من سنة إلى عشرين سنة، ويتم استخدامها في المصاريف الرأسمالية، الاستثمارات، تمويل الحروب.

وفيما يلي الآثار الاقتصادية للاقتراضات الداخلية والخارجية:

بالنسبة للقروض الداخلية:

تؤدى عملية الاقتراض إلى انخفاض حجم مدخرات الأفراد للاستثمار لأن الاقتراض يمثل استقطاعاً من القوة الشرائية للأفراد فيقل الاستهلاك و أيضا استقطاعاً الخاص و الاستثمار الخاص وقد يؤدي فى النهاية إلى إحداث اثر انكماش على الدخل القومي، ولا يحدث الانكماش في حالة كان هنالك مدخرات فائضة عن حاجة السوق، أو في حالة لجوء المكتتبين في السندات العامة إلى الاقتراض من البنوك التجارية بضمان السندات العامة.

كما أن القرض الداخلي لا يؤثر على سعر الصرف سواء عند الاقتراض او عند السداد.

اما بالنسبة للقروض الخارجية:

تؤدي إلى زيادة الانتاج القومي من خلال زيادة النقد المتداول وزيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، حيث تؤدي القروض الخارجية إلى آثار توسعية.

وتؤثر الديون الخارجية على سعر الصرف من خلال ميزان الدفوعات عند اصدارها أو تسديدها.

كما أن القرض الأجنبي قد يتيح للدول الأخرى أو الجهات المقرضة في التدخل في السياسات الداخلية للدول المقترضة، ومثال ذلك توصيات البنك الدولي للدول النامية خاصةً.

أما فيما يخص الآثار الاقتصادية في مرحلة الانفاق:

تعمل القروض سواء داخلية او خارجية خلال مرحلة الانفاق على آثار توسعية فيزيد الاستثمار العام و تزداد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويؤثر الاقتراض ايجاباً على الاقتصاد خاصةً وقت الكساد لأن الإنفاق الحكومي في هذه الحالة يمثل ضخ و تحريك للاقتصاد للقضاء على خمول الكساد.

أما فيما يخص الآثار الاقتصادية خلال مرحلة خدمة الدين "مرحلة السداد":

يزيد مستوى الانفاق العام، وقد تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى إصدار قروض جديدة، أو فرض ضرائب، أو رفع الاسعار.

أما فيما يخص الآثار الاقتصادية في مرحلة استهلاك الدين:

في حال القروض الداخلية:

يكون غالباً الأثر ايجابي حيث يمكن توجيه الأموال نحو الاستثمار، وخفض معدلات البطالة، ومن الممكن أيضاً استغلاله في الاستهلاك أيضاً سيكون له فوائد في زيادة الطلب الكلي وينشط الاستثمار بشرط أن يكون الاقتصاد يعمل عند مستويات أقل من مستوى التشغيل الكامل.

أما في حال القروض الخارجية:

إن سداد هذه القروض يكون بالعملة الأجنبية مما يؤثر على ميزان المدفوعات فضلاً عن انه يمثل انتقال جزء من ثروة الدولة إلى العالم الخارجي لذا فان خدمة الدين و استهلاكها و خدمتها يمثل عبء حقيقي على الاقتصاد القومي و ليس مجرد إعادة توزيع الدخل و الثروة كما فى حالة القروض الداخلية.